THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

في إطار البند 167 المعنون:

"العلاقة مع البلد المضيف"

يلقيه

الوزير المستشار عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al-Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٨/١١/٠٢

السيد الرئيس،

اطَّلع وفد بلادي على تقرير اللجنة الخاصة بالعلاقة مع البلد المضيف الصادر بالوثيقة رقم (A/73/26)، ويُرحِب بما ورد فيه من توصياتٍ، وإن كنا لا نزال نعتقد جازمين بأن ردود أفعال حكومة البلد المضيف لا توحي بشكلٍ عام أن هناك آفاقاً محتملة لكي تجد هذه التوصيات طريقاً للتنفيذ...

يُثني وفد بلادي على جهود رئيس اللجنة، معالي المندوب الدائم لقبرص، ويشير إلى الحرفية العالية والشفافية التي امتاز بها عمل الفريق خلال الفترة الماضية.. ونرجو ألا يخلق تقييمنا التالية أي حساسيةٍ لدى البعض من الزملاء الأعضاء في هذه اللجنة، غير أننا ما زلنا نتطلَّع إلى انخراطٍ أكثر فاعلية وجدية من جميع أعضاء اللجنة في عملها، في سبيل معالجة مشاغل بعض الدول الأعضاء التي تُعاني من تعامل سلبي تمييزي ومن قيودٍ تفرضها حكومة البلد المضيف.

نشكر عمدة نيويورك وبلديتها والعاملين فيها، على ما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من خدمات وتسهيلات لنا ولأفراد عائلاتنا، والتي تساعدنا على ممارسة حياتنا داخل مدينة نيويورك بشكلٍ طبيعي ومستقر، دون أي قيود أو تمييز.

إننا نُقدِّر من حيث المبدأ الجهود التي يبذلها مسؤولو البعثة الأمريكية الدائمة في معالجة الشواغل والقضايا المحالة إليهم، ونرحب باستعدادهم للخوض في نقاشٍ مباشرٍ مهنيٍ وصريحٍ حول هذه المشاغل والقضايا. لكننا نؤمن بكل صراحة بأن العقدة والمشكلة لا تكمن هنا في نيويورك، بل في القرارات المُسيَّسة التي تصدر

من واشنطن والتي تهدف إلى معاقبة بعض البعثات الدائمة وبعض العاملين في الأمم المتحدة من جنسياتٍ محددة، وذلك نتيجة وجود خلافاتٍ في المواقف السياسية بين الحكومة الأمريكية وبين حكومات دولٍ بعينها.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعرض لكم فيما يلي لأهم المشاكل والعقبات والقيود التي يُعاني منها الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية والطاقم الدبلوماسي فيه، كما أعرض للعقبات والقيود الجديدة التي طرأت خلال الفترة الماضية الفاصلة بين أعمال هذه الدورة والدورة السابقة:

أولاً- ما زال الطاقم الدبلوماسي في الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية يُعاني من عقباتٍ جدية تتعلَّق باستمرار إغلاق الحسابات المصرفية الشخصية في مصارف نيويورك، وذلك تحت ذريعة وجود "عقوباتٍ أمريكية" ضد سورية ومواطنيها. أما الجديد في هذا المجال، فهو أن مصرف TD Bank الأمريكي، وهو المصرف الوحيد، إلى جانب مصرف UNFCU، الذي كان يستقبل الحسابات المصرفية للطاقم الدبلوماسي السوري. هذا المصرف قد قرر فجأةً الامتناع عن فتح أية حسابات مصرفية جديدة، وأعلمنا صراحةً أن إدارته ملتزمة بعقوباتٍ حكومية أمريكية تمنعها من فتح حسابات لمن يحمل الجنسية السورية.

بطبيعة الحال - أيها الزملاء - ستسمعون من ممثلي البلد المضيف تبريراً واحداً، وهو أن المصارف الأمريكية هي شركاتٌ خاصة وأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع فرض أي قرارٍ عليها. وتوفيراً لوقتكم ولوقتهم، فإني أقول إن هذه المصارف

الخاصة تدَّعي أنها ملتزمةٌ بقرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوباتٍ مصرفية ومالية على الحكومة السورية، كما أقول إننا حين أبرزنا لهذه المصارف ما يسمى الترخيص (رقم ١) الصادر عن وزارة الخزانة، والذي يستثني الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة من هذه العقوبات، كانت الإجابة واضحةً من إدارات هذه المصارف بأنها تُغلِق الحسابات الدبلوماسية السورية وتتجنَّب فتحها، تحاشياً لأية إشكالات مع وزارة الخزانة الأمريكية أو مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC.

ثانياً- ارتفع في الآونة الأخيرة عدد المتاجر في نيويورك ومواقع التسوق الالكترونية الأمريكية التي ترفض التعامل مع الدبلوماسيين السوريين أو تغلق حساباتهم واشتراكاتهم. ومن جديد، زعمت إدارات هذه المتاجر والمواقع أنها تلتزم بعقوباتٍ حكومية أمريكية على الحكومة السورية. ومؤخراً، أقدم موقع AMAZON الإلكتروني على إغلاق حسابات دبلوماسيين سوريين، وموظفين محليين بعضهم يحمل الجنسية الأمريكية، تحت ذريعة ارتباطهم بالحكومة السورية، وقد أكدت إدارة هذا الموقع لنا عبر مراسلاتٍ رسمية أن وزارة الخزانة الأمريكية امتنعت عن المصادقة على الترخيص (رقم ١) الذي يستثني الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة من العقوبات المصرفية والمالية غير المشروعة المفروضة على الجمهورية العربية السورية.

ولذلك، فإننا لا نقبل أي ردٍ مفاده أن القطاع الخاص في الولايات المتحدة يتَّخذ قراراته بشكلٍ مستقل ولا يلتزم بقرارات الحكومة، فالقطاع الخاص هو من

أعلمنا بأنه يعمل في إطار إجراءات وزارة الخزانة الأمريكية العقابية ضد من يحملون الجنسية السورية.

ثالثاً- مازالت حكومة البلد المضيف تمنح الطاقم الدبلوماسي في البعثة السورية لدى الأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم تأشيرات دخولٍ فردية صلاحيتها ستة أشهر فقط ويستغرق الحصول عليها مدة لا تقل عن الشهر في أحسن الأحوال. ومنذ يومين فقط، أعلمتنا البعثة الأمريكية الدائمة برفض تجديد تأشيرة الدخول الخاصة بزوجة المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية، تحت ذريعة أنها لا تقيم في نيويورك بشكلٍ دائم.

رابعاً- بعد انقضاء أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بأيام قليلة وفي منتصف شهر كانون الأول ٢٠١٧، أعلمتنا البعثة الأمريكية الدائمة بقرار الحكومة الأمريكية فرض تقييد الحركة والسفر على الطاقم الدبلوماسي في البعثة السورية لدى الأمم المتحدة وعلى أفراد عائلاتهم، وعلى ممثلي الحكومة السورية الذي يزورون نيويورك للمشاركة في اجتماعات وأعمال المنظمة الأممية، ومنذ ذلك التاريخ بات يُمنع علينا جميعاً في البعثة السورية الدائمة التحرك خارج مسافة ٢٥ ميل من ساحة كولومبوس.

بطبيعة الحال، فقد شجَّعنا ممثلو البعثة الأمريكية على تقديم طلبات الاستثناء من تقييد الحركة، في حال أراد أي من أعضاء الطاقم الدبلوماسي السوري التحرك خارج مسافة ٢٥ ميل. ونحن بدورنا تشجَّعنا وقدَّمنا طلباتٍ متكررة للاستثناء من تقييد الحركة، وكانت في معظمها طلبات تتعلَّق بالعمل الرسمي

وبهدف زيارة العاصمة واشنطن وتفقد أوضاع المقرات الدبلوماسية السورية المغلقة هناك، إلى جانب طلب الموافقة على المشاركة في مؤتمر نظمته البعثة الدائمة لكازاخستان في نيوجرسي حول مكافحة الإرهاب.. بالمحصلة، كان الجانب الأمريكي يرفض كل هذه الطلبات، باستثناء طلبين: الأول، يتعلَّق برحلةٍ مدرسية إلزامية لأطفال أحد الدبلوماسيين، أما الطلب الثاني، فقد جرت الموافقة عليه مؤخراً حيث سُمِح لنا بالسفر إلى واشنطن لتفقد هذه المقرات الدبلوماسية، وذلك بعد أن تردَّت الأوضاع فيها بشكلٍ لا يمكن السكوت عليه، إلى درجةٍ دفعت ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية إلى التواصل معنا والطلب منا السفر إلى هناك لإصلاح الأضرار والأعطال.

السيد الرئيس.. أيها الزملاء والزميلات..

أعلم أني أخذت وقتاً طويلاً في الحديث، وأعلم أن ما نتحدث عنه هو معاناة ومشاكل خاصة بعددٍ محدودٍ من البعثات الدائمة، وأن معظمكم لا يتعرَّض لها، وأؤكد لكم أننا لا نتحدث عن معاناتنا ومشاكلنا كي ننتقد ممثلي حكومة البلد المضيف أو نُسيء لهم.. بل على العكس من ذلك تماماً، فنحن قدَّرنا ونقدِّر جهودهم ومساعداتهم، ولكننا نجتمع كل عام عدة مرات في إطار اللجنة الخاصة وفي إطار اللجنة السادسة وفي إطار الجمعية العامة، ونتبنى تقريراً وقراراً توافق عليهما حكومة البلد المضيف وتوافق على التوصيات الواردة فيهما. أما النتيجة العملية على واقع الأرض، فهي أن الوضع يزداد سوءاً وتراجعاً بسبب إصرار حكومة البلد المضيف

على فرض الإجراءات التقييدية العقابية، بل وعلى فرض المزيد من القيود على ممثلي بعض الوفود الدائمة وعلى بعض موظفي الأمم المتحدة من جنسياتٍ بعينها.

إذاً نحن أمام معضلةٍ حقيقية تتعلق بقيام حكومة البلد المضيف وبشكلٍ انفرادي بتفسير نصوص اتفاقية المقر واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، بطريقةٍ تناسب سياساتها العقابية ضد دولٍ بعينها وعلى خلفيةٍ سياسية بحتة.. وهنا أستذكر ما قاله الزميل ممثل البعثة الأمريكية في اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف خلال الربيع الماضي، وذلك في معرض دفاعه عن قرار حكومة بلاده فرض تقييد الحركة والسفر على عددٍ من ممثلي البعثات الدائمة، وأقتبس "إن اتفاقية المقر تُلزِم حكومة البلد المضيف بضمان وصول ممثلي الدول إلى مقر الأمم المتحدة لممارسة أعمالهم، وهي غير ملزمةٍ بمتعتهم". انتهى الاقتباس!!

السيد الرئيس،

إن الزملاء في البعثة الأمريكية يعلمون جيداً أننا لا نستعرض هذه القيود لمجرد إلقاء اللوم عليهم، فنحن والزملاء من روسيا الاتحادية وكوبا وإيران وجمهورية الديمقراطية الشعبية وآخرون، نأتي كل عام إلى هذا الاجتماع وإلى الاجتماعات الأخرى الخاصة بلجنة العلاقات مع البلد المضيف، ونطرح مشاكلنا ومشاغلنا التي تعكس حقيقةً واحدة، هي أن حكومة البلد المضيف تريد أن تفسر اتفاقية المقر واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وقرارات الجمعية العامة بما يُغطي على سياسات عقابية تجاه دولٍ وجنسياتٍ بعينها.

وبصراحة أكثر فإننا نريد من ممثلي البلد المضيف نقل رسالةٍ واضحة إلى حكومتهم وهي أن فرض هذه القيود علينا لن يجدي نفعاً، ولن يثني حكومات بلادنا عن سياساتها الوطنية وعن مواقفها في إطار العلاقات الدولية والأممية.. أما الأثر الوحيد لهذه القيود والعقوبات، فهي أنها تُثبِت فقط أن البلد الذي يستضيف مقر الأمم المتحدة في نيويورك غير مستعدٍ للالتزام بما تفرضه اتفاقية المقر واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وقرارات الجمعية العامة وتقارير اللجنة الخاصة، من التزامات على عاتق البلد المضيف..

وبناءً على ما سبق فإننا نُقدِّم اليوم مقترحاتٍ عملية نعتقد أن الوقت بات حاسماً للتعامل معها بكل جدية، هذا إذا كنا فعلاً نملك الإرادة الجماعية لوضع حدٍ لهذه المشاكل:

أولاً- بخصوص انفراد حكومة البلد المضيف بتفسير نصوص اتفاقية المقر، فإننا نقترح تفعيل الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٢١ من البند الثامن في اتفاقية المقر، كما نقترح تفعيل نص المادة ٢٠ من ذات الاتفاقية.

ثانياً- تشكيل فريقٍ عاملٍ في إطار اللجنة السادسة يتولى، إلى جانب عمل اللجنة الخاصة بالعلاقة مع البلد المضيف، النظر في اقتراحات الدول وتقديم تقريرٍ سنوي إلى اللجنة السادسة.

ثالثاً- الطلب من الأمين العام إعداد تقريرٍ سنوي عن حالة العلاقة بين الأمم المتحدة والبلد المضيف، يشمل مواقف وردود الدول الأعضاء بخصوص هذا البند.

رابعاً- بث اجتماعات اللجنة الخاصة بالعلاقة مع البلد المضيف عبر شبكة البث الحي للأمم المتحدة، حيث لا نعتقد أن إغلاق الجلسات أمام البث يُسهم في تقديم حلولٍ جدية، وذلك رغم شفافية الطروحات التي تتم في اجتماعات اللجنة الخاصة.

شكراً لسعة صدركم ولتحملكم لهذا البيان الطويل، غير أننا لا نسعى هنا إلا إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع البعثات الدائمة، ولكل العاملين في منظومة الأمم المتحدة بغض النظر عن جنسياتهم ودون أية خلفياتٍ سياسية، ولا يساورنا شكٌ في أن الجميع في هذه القاعة، بمن فيهم ممثلو البلد المضيف، يُشاطرنا ذات الموقف...